

Distr.: General
10 August 2021
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن الصومال

أولا - مقدمة

1 - يُقدّم هذا التقرير عملاً بالفقرة 16 من قرار مجلس الأمن 2540 (2020) والفقرة 41 من قرار المجلس 2568 (2021) وهو يقدّم معلومات مستكملة عن تنفيذ هذين القرارين، بما في ذلك معلومات عن ولايتي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال. ويغطي التقرير المستجدات الهامة التي طرأت في الفترة من 8 أيار/مايو إلى 31 حزيران/يونيه 2021.

ثانيا - لمحة عامة عن التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية

ألف - التطورات السياسية

2 - أُحرز تقدم نحو إجراء الانتخابات المؤجلة. واجتمع المجلس الاستشاري الوطني في الفترة من 22 إلى 27 أيار/مايو. وضمت قادة الحكومة الاتحادية وقادة الولايات الأعضاء في الاتحاد وحاكم إدارة بنادر الإقليمية وعمدة مقديشو. واختتمت الاجتماعات باتفاق على حل المسائل الخلافية المتصلة بتنفيذ اتفاق 17 أيلول/سبتمبر بناء على توصية من اللجنة التقنية في بيدواه. وشملت المسائل الخلافية تشكيل أفرقة إدارة الانتخابات وتسوية المنازعات، وتشكيل لجنة إدارة الانتخابات المعنية بمقاعد "صوماليلاند"، وترتيبات إجراء الانتخابات الوطنية في منطقة غدو في ولاية جوبالاند. وكرر المجلس التزامه بضمان حصة تمثيلية للنساء في البرلمان تبلغ 30 في المائة، من دون أن يحدد أي آلية للتنفيذ. واتفق القادة الصوماليون أيضا على خريطة طريق لاستكمال بناء الدولة تتضمن جدولاً زمنياً للأولويات الوطنية الحاسمة.

3 - وفي 29 حزيران/يونيه، اختتم المجلس الاستشاري الوطني مؤتمر قمة للمتابعة عُقد في مقديشو واستغرق يومين، وأصدر جدولاً زمنياً منقحاً للانتخابات، يحدد موعد انتخابات مجلس الشيوخ في 25 تموز/يوليه، وانتخابات مجلس الشعب في الفترة من 10 آب/أغسطس إلى 10 أيلول/سبتمبر، وأداء البرلمانين اليمين الدستورية وانتخاب رئيسي مجلسي البرلمان في 20 أيلول/سبتمبر، والانتخابات الرئاسية في 10 تشرين الأول/أكتوبر. وأعلن أيضا عن تخفيض رسوم الترشح للمرشحات بنسبة 50 في المائة.



- 4 - وفي 29 حزيران/يونيه، وعقب مؤتمر القمة، عيّن رئيس الوزراء محمد حسين روبلي لجنة مصالحة وزارية إقليمية من أربعة أعضاء لمنطقة غدو، كُلفت بضمان بيئة مؤاتية لإجراء الانتخابات في غدو، ولا سيما في مقاطعة غربهاري.
- 5 - وفي 10 تموز/يوليه، اختتم رئيس الوزراء زيارة استغرقت أربعة أيام إلى جوبالاند، بما في ذلك مقاطعة غربهاري، حيث أجرى مناقشات بشأن تنفيذ الاتفاق الانتخابي والجهود المبذولة لتحقيق المصالحة. وزارت لجنة المصالحة، المؤلفة من وزراء من أربع ولايات أعضاء في الاتحاد، غربهاري في 14 تموز/يوليه تمشياً مع قرارات المجلس الاستشاري الوطني بشأن التحضير للانتخابات.
- 6 - وكان من المقرر أن تبدأ انتخابات مجلس الشيوخ في 25 تموز/يوليه، ولكنها واجهت بعض التأخير. وفي 29 تموز/يوليه، جرت الجولة الأولى من انتخابات مجلس الشيوخ في جوبالاند، حيث جرى التنافس وشغل أربعة مقاعد من أصل ثمانية مقاعد خصصت لجوبالاند.
- 7 - وفي 14 حزيران/يونيه، قبلت وزارة خارجية كينيا رسمياً دعوة الحكومة الاتحادية لإعادة فتح سفارتها في مقديشو. وكانت الدعوة، التي وُجّهت في 12 حزيران/يونيه، استجابة للقرار الذي اتخذته حكومة كينيا في 10 حزيران/يونيه بإعادة فتح مجالها الجوي أمام الرحلات الجوية القادمة من الصومال.
- 8 - وفي 12 حزيران/يونيه، اجتمع نائب رئيس إدارة هيرشبيلي المؤقتة يوسف أحمد هغر "دبغيد" للمرة الأولى مع الجنرال أبوبكر ورسمي "حود" في بلدوين، بمنطقة هيران، في أعقاب مطالب الأخير بحصول عشيرة حوادلة على دور أكبر في ترتيبات تقاسم السلطة في هرشبيلي. ودعا الجنرال حود إلى إشراك كبار شيوخ العشيرة في تسوية هذا الخلاف مع إدارة هيرشبيلي، الذي يركز على مسألة ما إذا كان ينبغي أن تكون عاصمة الولاية ورئاستها في منطقة يتركز فيها عدد كبير من أفراد عشيرة بعينها. ويشترك مكتب رئيس الوزراء في تسوية هذا الخلاف وفي التوسط من أجل التخفيف من التوترات المتزايدة التي حدثت في أوائل تموز/يوليه بين الميليشيات الموالية للجنرال حود وإدارة هرشبيلي.
- 9 - وفي 31 أيار/مايو، أجرت "صوماليلاند" الانتخابات البرلمانية وانتخابات المجالس المحلية المشتركة التي تأجلت لفترة طويلة. وأدلى 65 في المائة من الناخبين المسجلين بأصواتهم لانتخاب 82 عضواً في مجلس النواب والمستشارين في 21 مقاطعة. وفي 5 حزيران/يونيه، أعلنت نتائج الانتخابات، التي فازت فيها المعارضة بـ 52 من أصل 82 مقعداً في البرلمان. ولم تُنتخب أي امرأة للبرلمان، ولكن انتُخب مرشح من إحدى العشائر من الأقليات في مجلس النواب، وانتُخب امرأة لمنصب العمدة. وشكل حزبا المعارضة ائتلافاً وفازا بمنصب العمدة في خمس من المدن الرئيسية السبع، بما في ذلك العاصمة هرجيسا.
- 10 - وقدمت الأمم المتحدة الدعم التقني والاستشاري لمكتب رئيس الوزراء وفريق الدعم الانتخابي التقني المعين حديثاً في التحضير لمؤتمري قمة المجلس الاستشاري الوطني. ومن ناحية أخرى، زار ممثلي الخاص وممثلو بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والاتحاد الأوروبي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الولايات الأعضاء في الاتحاد من أجل تشجيع المشاركة البناءة والمستمرة في الأعمال التحضيرية للانتخابات.

باء - التطورات الأمنية

11 - ظلت الحالة الأمنية متقلبة، حيث سُجِّل في المتوسط وقوع 260 حادثاً في الشهر. ولا تزال حركة الشباب مسؤولة عن معظم الحوادث، وهي في المقام الأول هجمات كر وفر تستهدف قوات الأمن الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وهجمات باستخدام أجهزة متفجرة يدوية الصنع. وازداد، على وجه الخصوص، استخدام الأجهزة المتفجرة المحمولة اليدوية الصنع خلال العام الماضي، ولا سيما في مقديشو. وكانت كل من بنادر وشبيلي السفلى وشبيلي الوسطى المناطق الأكثر تضرراً عموماً من نشاط حركة الشباب.

12 - واستهدفت حركة الشباب المطار الدولي في مقديشو بست قذائف هاون في 21 تموز/يوليه، مما أثر على مجمع الأمم المتحدة ومجمع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وأسفر عن إصابة اثنين من المتعاقدين مع الأمم المتحدة بجروح طفيفة. واستهدف هجوم آخر بقذائف الهاون القصر الرئاسي في 10 تموز/يوليه، ولكنه لم يسفر عن وقوع إصابات. وحافظت حركة الشباب على قدرتها على شن هجمات بارزة باستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في العاصمة. وفي 10 تموز/يوليه، استهدفت سيارة مفخخة رئيس شرطة بنادر في مقاطعة وجزر. وقد نجا رئيس الشرطة ولكن الهجوم أسفر عن مقتل خمسة أشخاص على الأقل. وفي 9 أيار/مايو، انفجر جهاز متفجر محمول يدوي الصنع في مركز شرطة وابري، مما أسفر عن مقتل سبعة أشخاص، من بينهم قائد مركز الشرطة ونائبه، وإصابة خمسة آخرين. وفي 5 حزيران/يونيه، أُفيد عن انفجار جهاز آخر من هذا النوع في نقطة تفتيش أمنية في مقاطعة تركينلي، وأُفيد عن إصابة تسعة أشخاص من جراء ذلك. وفي 15 حزيران/يونيه، فجر انتحاري حزامه الناسف في قاعدة اللواء طجبدن للتدريب العسكري في مقاطعة وجزر، مما أسفر عن مقتل 23 شخصاً وإصابة 26 آخرين. وأشارت معلومات إلى أن الانتحاري ربما يكون قد تظاهر بأنه مجند في الجيش الوطني الصومالي وفجر نفسه عند مدخل مركز التدريب بينما كان المجندون ينتظرون في الصف لملء الطلبات. وفي 2 تموز/يوليه، انفجر جهاز متفجر محمول يدوي الصنع في مطعم في مقاطعة شبس، مما أسفر عن مقتل 12 شخصاً وإصابة ما لا يقل عن سبعة أشخاص.

13 - وفي المناطق الجنوبية والوسطى، ظلت حركة الشباب تمارس ضغوطاً على قوات الأمن الصومالية، مما أسفر عن وقوع خسائر في صفوف العسكريين والمدنيين. وفي منطقة باي، استولت حركة الشباب في 9 حزيران/يونيه على قاعدة تابعة للجيش الوطني الصومالي في داينوناي، في مقاطعة بيدواه، لفترة وجيزة، مهاجمة تعزيزات الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والكمائن قبل أن تستعيد القوات الصومالية السيطرة على القاعدة. وأسفر هجوم بالقنابل اليدوية شُنَّ على موقع للشرطة في بيدواه في 22 أيار/مايو عن إصابة ستة أشخاص، من بينهم أحد معالي موظف وطني من موظفي الأمم المتحدة، توفي فيما بعد متأثراً بجراحه. وفي شبيلي الوسطى، نفذ الجيش الوطني الصومالي عملية أمنية واسعة النطاق في 26 أيار/مايو استهدفت مواقع لحركة الشباب شرق جوهر، وأُفيد أنها أسفرت عن مقتل عدد من أعضاء الحركة. وقوبل الهجوم بمقاومة من حركة الشباب التي فجرت سيارة مفخخة أمام قاعدة الجيش الوطني الصومالي في بيو - عدي، بمقاطعة مهدي، في 18 حزيران/يونيه، وأسفر الانفجار عن مقتل أربعة جنود. وفي 4 تموز/يوليه، انفجر جهاز متفجر يدوي الصنع داخل موقع للمشردين داخلها في جوهر. وأُفيد عن مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة أكثر من عشرة آخرين.

14 - وفي 18 أيار/مايو، في منطقة مدج، أدى انفجار جهاز متفجر يدوي الصنع محمول على مركبة قبل أوانه إلى مقتل السائق الذي كان ينقله إلى مكان مجهول في غالكعيو، مما بيّن استمرار وجود حركة الشباب وعملياتها في المناطق الوسطى. وفي 27 حزيران/يونيه، اندلع قتال عنيف في ويسل، في مقاطعة هوبيو، عندما شنت حركة الشباب هجوما معقدا على قوات الأمن في غالمودوغ. وأفيد عن مقتل أكثر من 30 شخصا من بينهم مدنيون. وفي تموز/يوليه، استعاد الجيش الوطني الصومالي وقوات الأمن في غالمودوغ السيطرة على منطقة بعدوين، في مقاطعة هوبيو، وتقدموا نحو مقاطعة حرر طيري. وسعت حركة الشباب إلى التصدي للهجوم واستهدفت الجيش الوطني الصومالي وقوات غالمودوغ في بعدوين بأجهزة متفجرة يدوية الصنع وبهجوم بواسطة سيارة مفخخة في 16 تموز/يوليه. ووقعت عدّة اشتباكات بين قوات الأمن وحركة الشباب خلال العمليات العسكرية التي دعمتها غارتان جويتان شنتهما الولايات المتحدة الأمريكية في 20 و 23 تموز/يوليه.

15 - واستمر ورود تقارير عن نشاط عناصر موالية لداعش في منطقة باري، حيث استهدف هجوم بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع شُنّ في بليطن، بمقاطعة قندلا قافلة وزير الأمن في بونتلاند في 26 حزيران/يونيه. وفي 29 حزيران/يونيه، استهدف هجومان أُخريان شُنّا بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع قوات الأمن التابعة لبونتلاند في المنطقة نفسها. وأفيد عن مقتل جندي واحد من جراء ذلك.

جيم - التطورات الاقتصادية

16 - لا يزال الجمود السياسي المتصل بإجراء الانتخابات غير المباشرة يضرّ باقتصاد البلد، وكذلك الصدمة الثلاثية الناجمة عن غزو الجراد والفيضان و جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وتعاني الحكومة الاتحادية عجزا شهريا في الميزانية يتراوح بين 6 و 7 ملايين دولار، حيث لا يزال دعم الشركاء الدوليين للميزانية معلقا في ظلّ تراجع الإيرادات المحلية.

17 - وأشار تحليل أجراه البنك الدولي في حزيران/يونيه، إلى عكس مسار المكاسب الاقتصادية التي تحققت مؤخرا، حيث انكمش الاقتصاد بنسبة 0,4 في المائة في عام 2020، مقارنة بمعدل نمو كاتن قُدرت نسبته بنحو 3,2 في المائة قبل تقشّي كوفيد-19. ومن المتوقع أن يزداد العجز التجاري مع انخفاض صادرات الماشية والخدمات بسبب القيود التي وضعت على الحج والإغلاق العام الناجم عن كوفيد-19. والقطاع الخاص يعاني أيضا، حيث أفادت التقارير بأن 45 في المائة من الشركات الصغيرة قد أغلقت أبوابها وأن قرابة نصف الشركات شهدت انخفاضا في مبيعاتها أو اضطرت إلى تسريح عمالها.

18 - وفي المقابل، ظلّ القطاع المالي يشهد استقرارا واسع النطاق مع زيادة الودائع المصرفية والتحويلات المالية الرسمية، رغم انخفاض التدفقات غير الرسمية. وشهدت اعتمادات القطاع الخاص اتجاها تصاعديا وظلت الودائع المصرفية مرتفعة منذ أواخر عام 2020، عندما ارتفعت بشكل حاد. وأعرب البنك الدولي عن قلقه من أن تؤدي المخاطر السياسية إلى زعزعة استقرار الاعتمادات المتزايدة المقّمة للقطاع الخاص والحد من تدفقات التحويلات المالية.

19 - وفي 9 حزيران/يونيه، وقع رئيس الوزراء صك الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وواصلت الأمم المتحدة أيضا تقديم الدعم التقني والمالي للحكومة الاتحادية من خلال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

ثالثاً - دعم جهود بناء السلام وبناء الدولة

ألف - إقامة دولة اتحادية قادرة على أداء وظائفها

1 - الاستعدادات لإجراء الانتخابات

20 - في 8 حزيران/يونيه، أنشأ رئيس الوزراء فريقاً تقنياً من أجل تقديم الدعم الانتخابي دعماً لتنفيذ الاتفاق الذي أعلن عنه المجلس الاستشاري الوطني في 27 أيار/مايو. وشاركت الأمم المتحدة في فريق الدعم الانتخابي التقني من خلال فرقة عمل انتخابية ضمّت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، من أجل ضمان تنسيق الدعم الدولي والدعم التقني والدعم الذي تقدّمه الجهات المانحة. وفي 19 حزيران/يونيه، أعلن رئيس الوزراء عن إعادة تشكيل لجان مخصصة لإجراء الانتخابات، ومن بينها الفريق الاتحادي لإجراء الانتخابات، وأفرقة إجراء الانتخابات في الولايات، واللجنة الاتحادية لحلّ المنازعات. وخضع الأعضاء لتدريب تعريفي استغرق أربعة أيام في الفترة من 30 حزيران/يونيه إلى 2 تموز/يوليه، نظمه فريق الدعم الانتخابي التقني بمساعدة الأمم المتحدة. وفي 16 تموز/يوليه، أصدر الفريق الاتحادي لإجراء الانتخابات جدولاً زمنياً منقحاً للانتخابات، تقرر بموجبه إجراء انتخابات مجلس الشيوخ في الفترة من 25 إلى 28 تموز/يوليه، وانتخابات مجلس الشعب في الفترة من 12 أيلول/سبتمبر إلى 2 تشرين الأول/أكتوبر.

21 - وفي 5 تموز/يوليه، قدّم رئيس الوزراء إلى المجتمع الدولي الميزانية الانتخابية المستكملة وقدرها 26,5 مليون دولار. وفي أواخر تموز/يوليه، اتفقت الحكومة الاتحادية والشركاء الدوليون والأمم المتحدة على ميزانية انتخابية منقحة قدرها 18,7 مليون دولار. والتزمت الحكومة الاتحادية بتقديم دعم مباشر للميزانية، بسبل منها فرض رسوم على المرشحين بقيمة 11,2 مليون دولار، ومن شأن هذا المبلغ، إذا ما أُضيف إلى التزام الشركاء الدوليين بتقديم 7,7 ملايين دولار، أن يكفي لتوفير كل الموارد للميزانية الانتخابية.

22 - وأعلن في بيان اتفاق 27 أيار/مايو عن تشكيل لجنة وطنية للأمن الانتخابي تتألف من تسعة أعضاء، يرأسها رئيس الوزراء وتضمّ الحكومة الاتحادية ورؤساء الشرطة في الولايات الأعضاء في الاتحاد. ومن أعضائها أيضاً مفوضي الشرطة التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي وشرطة الأمم المتحدة. وتتمثّل أولويات اللجنة الرئيسية في وضع الصيغة النهائية للخطة الوطنية للأمن الانتخابي وميزانياتها وإدارة المهام ذات الأولوية لضمان الأمن خلال الانتخابات، بما في ذلك تقديم التدريب الموافق عليه والممول لقوة الشرطة الصومالية. وعقدت اللجنة الوطنية للأمن الانتخابي أول اجتماع لها في 13 تموز/يوليه، تلاه اجتماعات عديدة في الأيام اللاحقة لمناقشة الخطة والميزانية.

23 - وفي 28 حزيران/يونيه، أعلنت اللجنة الانتخابية الانتقالية لبونتلاندي أن 187 46 شخصاً سجلوا أسماءهم للتصويت في الانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في 25 تشرين الأول/أكتوبر، بلغت نسبة النساء منهم 50,5 في المائة ونسبة الرجال 49,5 في المائة. وجاء هذا الإعلان بعد الانتهاء من عملية تسجيل الناخبين في ثلاث مقاطعات رائدة.

2 - عملية مراجعة الدستور

24 - عقب صدور المرسوم الرئاسي في 24 كانون الأول/ديسمبر 2020 الذي أرجأ عملية مراجعة الدستور وإجراءات الموافقة على الدستور إلى دورة البرلمان الحادية عشرة، أعدت المؤسسات المكلفة بتسهيل هذه العملية، وهي وزارة الشؤون الدستورية ولجنة الرقابة واللجنة المستقلة لمراجعة الدستور وتنفيذه، تقارير التسليم للإدارة المقبلة من أجل الحفاظ على المكاسب التي تحققت حتى الآن.

25 - ونتيجة لذلك، أغلق المشروع المشترك المعني بتقديم الدعم لعملية مراجعة الدستور في 30 حزيران/يونيه. ونظمت الأمم المتحدة والشركاء الدوليون جلسة عمل لتجميع الدروس المستفادة وتحديد التحديات والثغرات في عملية مراجعة الدستور وتنفيذ المشروع. وبناء على الاستنتاجات المنبثقة عن جلسة العمل، وضعت استراتيجية للمضي قدماً بالعملية. ويساعد نشاط مشترك آخر، يتعلّق بالدعم البرلماني، على وضع برامج بشأن الدستورية والبرلمانية والاتحادية، تمشياً مع اتفاق 27 أيار/مايو وخريطة طريق بناء الدولة.

26 - وفي أيار/مايو 2021، وافق المجلس الاستشاري الوطني على المحطات الرئيسية في خريطة طريق بناء الدولة وتنفيذها، مسلطاً الضوء على أن استكمال الدستور يشكل أولوية. وفي وقت لاحق، وضع البرنامج الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة في الصومال مقترح مشروع لدعم التنفيذ. وسيكون هذا المشروع بمثابة وسيلة لوضع برنامج لمشاركة الأمم المتحدة على المدى الطويل بالتركيز على أبرز محطات بناء الدولة.

3 - منع نشوب النزاعات وحلها

27 - اختتم حوار بين عشيرتي جيجيلي وماكاني بشأن نزاع على الأراضي في منطقة هيران أدى إلى مقتل عدة أشخاص، بتقديم دعم مالي من الأمم المتحدة. وتدعم الأمم المتحدة أيضاً عملية مصالحة بين عشيرتي در وحوادلة، في المنطقة نفسها، بهدف السماح بإنجاز جسر في القرية من شأنه أن يعزز الاقتصاد المحلي.

باء - المسائل الشاملة

1 - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

28 - واصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال بذل الجهود من أجل تنفيذ حصة تمثيل برلماني للنساء لا تقل عن 30 في المائة في الانتخابات المقبلة. وتقدّر نسبة النساء في البرلمان حالياً بـ 24 في المائة من 329 عضواً في المجلسين، وهي نسبة أدنى من الحصة الدنيا البالغة 30 في المائة وفي 27 أيار/مايو، توصل المجلس الاستشاري الوطني إلى اتفاق أكد فيه القادة تأييدهم لتنفيذ الحصة المخصصة للمرأة، من دون أن يفصحوا عن أي مبادئ توجيهية أو أن يحددوا سبل تأمين هذه الحصة. وتعيين اللجان الانتخابية الذي تلا ذلك لم يف بحصة الـ 30 في المائة. ونتيجة لذلك، اعتمد فريق العمل المعني بالشؤون الجنسانية والانتخابات التابع للأمم المتحدة بقيادة نائب ممثلي الخاص استراتيجية جديدة تعطي الأولوية للدعوة الرفيعة المستوى وتقدّم المشورة التقنية والتوجيه إلى فريق الدعم الانتخابي التقني واللجان الانتخابية والقيادات النسائية والوزارات وسفراء النوايا الحسنة للمضي قدماً من أجل تنفيذ الحصة.

29 - وفي إطار أنشطة الدعوة المتصلة بتنفيذ الحصة، قدّمت القيادات النسائية في 31 أيار/مايو التماساً إلى الحكومة الاتحادية وسلطات الولايات الأعضاء في الاتحاد والمجتمع الدولي، أعربت فيه عن

خبية أملها لعدم وجود آلية للتنفيذ، ودعت إلى وضع مبادئ توجيهية لهذا الغرض، بما في ذلك تخصيص مقاعد للنساء .

30 - وفي 25 تموز/يوليه، عين رئيس الوزراء لجنة مناصرة مؤلفة من 13 عضواً، 12 منهم من النساء، للدعوة إلى بلوغ الحصّة.

31 - وواصل ممثلي الخاص ونائب ممثلي الخاص قيادة الدعوة الرفيعة المستوى لدى القادة السياسيين وصناع القرار، وعقد اجتماعات استراتيجية وتقنية مع القيادات النسائية، وكذلك مع الحكومة الاتحادية ووزراء الولايات الأعضاء في الاتحاد، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والقيادات النسائية، من أجل إثراء جهود الدعوة. ودعمت الأمم المتحدة حشد الموارد المحلية من أجل دعم أنشطة الدعوة التي تتفّذها النساء الفاعلات والقيادات النسائية، وكذلك الوزارات والمجتمع المدني ودعاة المساواة بين الجنسين. وقدمت المنظمة إحاطات للجهات المانحة بشأن الموارد التي طلبتها وزارات شؤون المرأة على الصعيد الاتحادي وعلى صعيد الولايات يومي 23 حزيران/يونيه و 6 تموز/يوليه، وتواصلت على الصعيد الثنائي مع الجهات المانحة وغيرها من الشركاء المحتملين بهدف تشجيعهم على زيادة التمويل من أجل الدعوة إلى الحقوق السياسية للمرأة.

2 - تمكين الشباب

32 - واصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال الدعوة إلى إشراك الشباب في العمليات السياسية والحكم. ومن أجل تيسير الحوار بين الأجيال بشأن المشاركة الهادفة للشباب في العمليات الانتخابية وبناء السلام والمصالحة، عقدت البعثة، بالتعاون مع برنامج BUILD (تضمين الديمقراطية قيم الوحدة والنزاهة والشرعية) وشريك محلي في المجتمع المدني يقوده الشباب، حواراً عن المشاركة السياسية للشباب يومي 16 و 17 حزيران/يونيه. وأسفر الحوار، الذي جمع مائة من الناشطين الشباب والطامحين السياسيين وقادة المجتمع المدني وصناع القرار، عن صدور توصيات لتعزيز إشراك الشباب في تنفيذ اتفاق 27 أيار/مايو وفي الجهود الأوسع نطاقاً التي تُبذل لبناء الدولة.

33 - وواصلت الأمم المتحدة دعم وزارة الشباب والرياضة في وضع السياسة الوطنية الثانية للشباب في البلد. وستمكن هذه السياسة، التي ستضم عناصر الشباب والسلام والأمن، الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد والجهات المعنية الأخرى من تخطي الحواجز التي تسهم في استبعاد الشباب وتهميشهم، ومن تهيئة الظروف المؤاتية لتعزيز حقوق الشباب والفرص المتاحة لهم.

34 - وعقب المشاركة في مخيم UPSHIFT التدريبي على الابتكار الاجتماعي وريادة الأعمال، الذي جرى في الفترة من 14 إلى 18 شباط/فبراير، قامت مجموعة من 44 مراهقاً وشاباً، من بينهم 20 فتاة، ببدء مشاريعهم التجارية بدعم من اليونيسف. وإضافة إلى ذلك، قدمت اليونيسف الدعم لـ 179 حالة لأطفال وشباب هم في نزاع مع القانون في بونتلاندا. وهم يخضعون حالياً للفحص والتقييم والتسجيل، وسيتلقون تعليماً قائماً على المهارات الحياتية للحصول على المعارف والمهارات اللازمة للتمكين واحترام الذات واتخاذ القرارات.

35 - وفي 26 حزيران/يونيه، قدّم صندوق الأمم المتحدة للسكان منحة لثمانية مؤسسات ناشئة للشباب في بوناسو تتراوح قيمة كل منها بين 2 000 و 4 000 دولار. وقد خضعت المؤسسات الناشئة، التي

تعمل في مجالات مثل مصائد الأسماك وتصميم الأزياء والضيافة، لعملية حضانة دامت ثلاثة أشهر وحصلت على المساعدة في تسجيلها التجاري. وبدعم من الاتحاد الأوروبي، قُدمت المبادرة منحا إلى 66 مؤسسة ناشئة في عام 2021، وستواصل إيجاد فرص عمل لائقة والمساهمة في السلام المستدام في الصومال على مدى السنوات الثلاث المقبلة.

3 - التنسيق الإنمائي

36 - كان من المفترض أن ينتهي مشروع الأمم المتحدة لتنسيق المعونة، الذي يدعم تنفيذ هيكل المعونة، في 30 حزيران/يونيه وولكنه مُدّد استثنائيا حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 للسماح بإنشاء مشروع جديد من المقرر أن ينتهي تنفيذه في كانون الأول/ديسمبر 2024. ويهدف المشروع إلى جعل هيكل المعونة المنقح يعمل بطريقة فعالة من حيث التكلفة وتعزيز مشاركة الولايات الأعضاء في الاتحاد.

37 - وأنشأت الأمم المتحدة، بالتعاون مع الحكومة الاتحادية وممثلين دوليين، لجنة توجيهية رفيعة المستوى معنية بالنهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، وستدعم تنفيذ الأفرقة العاملة المكرسة للمساائل الاستراتيجية، مثل مكافحة الفساد أو البيئة أو الحلول الدائمة.

38 - وفي 2 حزيران/يونيه، عُقد منتدى بشأن التعاون الإنمائي في "صوماليلاند" في هرجيسا، أسفر عن اتفاق على إعادة إنشاء المنتدى الرفيع المستوى لتنسيق المعونة ووضع مشروع إطار للشراكة، رغم أن بعض الأعمال لا تزال معلقة في انتظار انتهاء المفاوضات بشأن بنود إطار الشراكة التي طلبتها السلطات في هرجيسا.

39 - وعلى الصعيد البيئي، تدعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، بالتعاون مع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، مبادرة وساطة في هرشيبي مع التركيز على العوامل البيئية وإدماج الشباب. وقد أعد مشروع وثيقة استراتيجية في هذا الصدد، ومن المتوقع عقد جلسات وساطة بيئية في نهاية عام 2021.

40 - وفي تموز/يوليه، أطلقت منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة برنامجا جديدا بشأن الحلول المستمدة من الطبيعة، ومن بينها استخدام الأشجار السريعة النمو والقوية الجذور لتثبيت ضفاف الأنهر للتصدي للفيضانات في ولاية هرشيبي وتوفير حلول طويلة الأجل للحد من الفيضانات.

رابعاً - حقوق الإنسان والحماية

ألف - حقوق الإنسان

41 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال سقوط 276 ضحية في صفوف المدنيين، من بينها 125 قتيلًا و 151 جريحًا، مقارنة بما عدده 116 قتيلًا و 144 جريحًا خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وظلت حركة الشباب أكبر مسبب منفرد للخسائر في صفوف المدنيين، حيث كانت السبب في وقوع 188 ضحية (68 في المائة)، تلتها جهات فاعلة مجهولة تسببت في وقوع 37 ضحية (13 في المائة)، ومن ثم الميليشيات العشائرية التي كانت مسؤولة عن وقوع 25 ضحية (9 في المائة)، وقوات أمن الدولة التي كانت مسؤولة عن وقوع 20 ضحية (7 في المائة)، وأخيرا القوات الدولية التي كانت مسؤولة عن وقوع 6 ضحايا (2 في المائة).

42 - وأعدمت حركة الشباب علنا 19 مدنيا، بينهم امرأة، بعد أن اتهمت "محاكم" نصّبتها حركة الشباب 18 منهم بالتجسس لصالح قوات أجنبية، واتهمت واحدا بقتل مدنيين. وفي 22 أيار/مايو، بترت حركة الشباب اليد اليمنى لرجل مدني بعد اتهامه بالسرقة في مقاطعة آدن بيال، بمنطقة شيبيلي الوسطى.

43 - واعتقلت السلطات الصومالية واحتجزت 115 شخصا تعسفا، من بينهم ثمانية أشخاص يشتبه في انتمائهم إلى حركة الشباب، وشخصان يُشتبه في انتمائهما إلى داعش، و 27 شخصا من شيوخ العشائر، وستة صحفيين. وفي 27 حزيران/يونيه، أعدمت قوات الأمن التابعة لبونتلاندا، في غالكيو وغاروي وقرطو، 21 رجلا رميا بالرصاص بعد إدانتهم بالانتماء إلى حركة الشباب. وفي 24 أيار/مايو، أصدرت المحكمة العسكرية الابتدائية في بلدة حواء، بمنطقة غدو، حكما بالإعدام على ضابطين سابقين في قوة الشرطة الصومالية بعد إدانتهم بقتل مدنيين، رجل وامرأة، في 6 كانون الثاني/يناير. وكان لكليهما تمثيل قانوني ومنحا 30 يوما للاستئناف. وأصدرت محاكم في بونتلاندا وجوبالاند 17 حكما بالإعدام.

باء - الامتثال لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

44 - تمشيا مع سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها، واصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال رصد سلوك قوات الأمن غير التابعة للأمم المتحدة ودعم تنفيذ تدابير التخفيف من المخاطر لتعزيز الامتثال. وعملا بالتوصية التي قدمها مجلس الأمن في القرار 2568 (2021)، واصلت البعثة ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال العمل مع قيادة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتعزيز التعاون التقني والدعم المقدم للجيش الوطني الصومالي من أجل تنفيذ التوصيات الواردة في السياسة.

45 - وأجرت البعثة يومي 5 و 6 حزيران/يونيه دورة تدريب تذكيري لفائدة 37 فردا من أفراد قوة الشرطة الصومالية في إطار مشروع نقاط التفيتش المتنقلة للمركبات الذي تديره دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. وإضافة إلى ذلك، وفي الفترة من 27 إلى 30 حزيران/يونيه، نظمت البعثة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للإسهام في تدريب قوات الأمن الصومالية، دورة تدريبية لمدة أربعة أيام في مقديشو بشأن الحكم الرشيد والمساءلة لفائدة 20 موظفا من موظفي وزارة الدفاع و 35 مسؤولا من مسؤولي الجيش الوطني الصومالي. وشملت الدورة التدريبية استعراضا عاما لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني والأطفال والنزاعات المسلحة، وتدابير التخفيف الواردة في سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وفي 25 أيار/مايو، وافق وزير الدفاع على سياسة حقوق الإنسان للقوات المسلحة الوطنية الصومالية، التي أكدت من جديد دور القوات الحاسم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، واعترف بالقرار 1960 (2010)، وحثّ جميع قوات الجيش الوطني الصومالي على الاتسام بالوعي الكامل والامتثال تماما لمنع جميع أشكال العنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

جيم - الأطفال في النزاعات المسلحة

46 - في 31 أيار/مايو، أبلغت فرقة العمل القطرية المعنية برصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والإبلاغ عنها عن وقوع 674 انتهاكا جسيما ضد 530 طفلا (408 فتيان و 88 فتاة). وُجِدَ واستُخدم ما مجموعه 246 طفلا، واختُطف 188 طفلا، وقُتل أو سُوّه 173 طفلا، وتعرّض 54 طفلا للاغتصاب أو غيره من أشكال العنف الجنسي. وتم التحقق من وقوع ثماني هجمات على المدارس وخمس

حالات حرمان من إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. ونسب 443 انتهاكا من هذه الانتهاكات إلى حركة الشباب، و 102 انتهاك إلى مجهولين، و 49 انتهاكا إلى ميليشيات عشائرية، و 63 انتهاكا إلى القوات المسلحة التابعة للحكومة الاتحادية والقوات المسلحة التابعة للولايات الأعضاء في الاتحاد. وخلال الفترة نفسها، تم التحقق من وقوع 23 حادثة من حوادث سلب الحرية، شملت 34 فتى وثلاث فتيات، نُسبت إلى قوة الشرطة الصومالية (19 حادثا)، والجيش الوطني الصومالي (13 حادثا)، وشرطة بونتلاندا، وشرطة جوبالاند (خمسة حوادث)، وقوات الأمن التابعة لبونتلاندا وقوات الأمن التابعة لجوبالاند (اثان لكل منهما) وقوات غالمودوغ وشرطة غالمودوغ (حادث واحد لكل منها).

47 - وفي 21 حزيران/يونيه، دربت البعثة 30 موظفا من موظفي وزارة الدفاع على حماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة. وفي 23 حزيران/يونيه، نسقت البعثة اجتماع الفريق العامل الوطني المعني بالأطفال والنزاع المسلح لاستعراض تنفيذ خريطة الطريق لعام 2019 للتجديد بتنفيذ خطط العمل المتعلقة بإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم وقتلهم وتشويههم.

دال - منع العنف الجنسي والجنساني

48 - تحققت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال من وقوع أربع حوادث من حوادث العنف الجنسي المرتبط بالنزاع كان ضحيتها خمس نساء وفتاتان، من خلال ترتيب الرصد والإبلاغ. وكان الجناة مجهولين في حادثين، في حين تورط في أحد الحادثين الآخرين أحد أفراد ميليشيا العشائر ومدني في الثاني. ووقع حادثان في شبيلي السفلى، بينما وقع الحادثان الآخران في منطقة بنادر. وفي 14 أيار/مايو، قام خمسة أفراد من ميليشيا عشائرية، يزعم أنهم يرتدون زي قوة الشرطة الصومالية ويعملون مع إدارة شؤون مقاطعة دينيلي، باغتصاب ثلاث نساء وحاولوا اغتصاب امرأتين أخريين في مقاطعة دينيلي في مقديشو. وقد ألقت قوة الشرطة الصومالية القبض على ثلاثة مشتبه فيهم. وفي 29 أيار/مايو، طلب مكتب الادعاء العام من محكمة بنادر الإقليمية إجراء فحص طبي للمشتبه فيهم الثلاثة للحصول على الأدلة البيولوجية وأخذ عينات من الحمض النووي. وقد نُقلت العينات التي جُمعت إلى مختبر غاروي للأدلة الجنائية، وهو مختبر الأدلة الجنائية الوحيد في البلاد، لإجراء مزيد من التحليل، ولم ترد أي نتيجة حتى الآن.

خامسا - الحالة الإنسانية

49 - فاقم الأثر المشترك للجفاف والفيضانات الناجمة عن تغير المناخ الأزمة الإنسانية التي طال أمدها، مما أدى إلى تشريد مئات الآلاف من الناس، وتعرّض فرص الحصول على المياه الآمنة للخطر، والمساهمة في زيادة الأمراض المنقولة بالمياه. وبحلول أوائل أيار/مايو، مع بداية أمطار موسم غو، كانت ظروف الجفاف قد انتشرت في أكثر من 80 في المائة من مساحة الصومال. وفي الوقت نفسه، تسببت الأمطار في حدوث فيضانات تضرّر منها نحو 400 000 شخص في 14 مقاطعة، نزح منهم 101 300 شخص.

50 - وبسبب عدم كفاية مستوى هطول الأمطار في موسم غو، من المتوقع أن يواجه زهاء 2,8 مليون شخص، أي خمس السكان، أزمة جوع وانعدام أمن غذائي حاد في الأشهر المقبلة. ومن المتوقع أيضا أن تسهم ظروف الجفاف في وقوع خسائر في المحاصيل وتدهور المراعي وتوفر المياه في بعض المناطق.

51 - وتذكر التحولات السريعة من حالات الجفاف الشديد إلى الفيضانات بأن الصومال معرض بشدة لمخاطر تغير المناخ والصدمات المناخية المتكررة. وللتخفيف من أثر تغير المناخ، أنشئت فرق عمل في هرشيبيلي وجوبالاند لجمع الجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي من أجل التصدي للمشكلة. وبصرف النظر عن الجهود الإيجابية التي بُذلت من أجل تحسين التنسيق في هرشيبيلي، أدت الفيضانات إلى نزوح 66 000 شخص في جوهر و 21 000 شخص في بلدين.

52 - وارتفع عدد الإصابات بالإسهال المائي الحاد والكلويلا ارتفاعا حادا. ومنذ كانون الثاني/يناير، أبلغ عما مجموعه 2 761 إصابة من 22 مقاطعة في هرشيبيلي وولاية جنوب غرب الصومال، ومنطقة بنادر. ومنذ منتصف أيار/مايو، ارتفعت معدلات دخول المستشفى في بنادر، حيث دخل المستشفى 410 أشخاص في الفترة من 16 إلى 30 أيار/مايو، مقارنة بـ 299 شخصا في الفترة من 1 إلى 15 أيار/مايو، وهو ما يمثل زيادة نسبتها 36 في المائة.

53 - وتفاقت حركات النزوح الناجمة عن النزاع أيضا. ومنذ كانون الثاني/يناير، أجبر أكثر من 523 000 شخص على الفرار من ديارهم، منهم 66 في المائة (347 000 شخص) نتيجة انعدام الأمن، وتشرّد زهاء 207 000 شخص مؤقتا في مقديشو بسبب أعمال عنف متصلة بالانتخابات وقعت في نيسان/أبريل. وعلاوة على ذلك، تشكل النساء والفتيات 50 في المائة من المشرّدين. وفي ولاية جنوب غرب الصومال، وبعد صدور تعليمات من جهات مسلحة من غير الدول بإخلاء 42 قرية في نيسان/أبريل، نزح أكثر من 29 700 شخص إلى بلدة حُدر. وفي حزيران/يونيه، خلصت عملية تحقق من 25 موقعا تستضيف نحو 52 000 مشرّد داخلي في غاروي إلى أن 56 في المائة منهم معرضون لخطر الإخلاء القسري.

54 - وظل إيصال المساعدات الإنسانية يشكل تحديا أيضا. وأفيد عن وقوع ما لا يقل عن 145 حادثا متصلا بإيصال المساعدات الإنسانية في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى 13 تموز/يوليه، من بينها 27 حادثا في الفترة من 1 حزيران/يونيه إلى 13 تموز/يوليه. وعقب المناقشة التي جرت في الفريق القطري للعمل الإنساني بشأن تيسير الوصول، وبدعم من برنامج الأغذية العالمي، أتاحت لدوائر العمل الإنساني في حزيران/يونيه إمكانية الوصول إلى طائرة تابعة للخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة لفترة أولية مدتها 90 يوما من أجل إجراء بعثات مشتركة بين الأمم المتحدة والشركاء للتقييم وإيصال المساعدات. وفي 31 تموز/يوليه، كانت قد أوفدت تسع بعثات إلى غالكعيو وطوسمريب وحُدر وبردالي وعابدواق وأفمادو وهوبيو.

55 - ورغم الاحتياجات الإنسانية المتزايدة، ظلت مستويات التمويل منخفضة بشكل مثير للقلق. وفي 31 تموز/يوليه، لم تحصل خطة الاستجابة الإنسانية للصومال سوى على 310 ملايين دولار لعام 2021، أي ما يعادل 28 في المائة من المجموع المطلوب. وتوقعات التمويل لعام 2021 هي الأسوأ مقارنة بالسنوات الست الماضية.

سادسا - النهج الشامل للأمن

56 - واصل الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، التخطيط للانتقال الأمني وفقا لخطة الانتقال الصومالية وخطة إعادة

تشكيل القوة المشتركة المتفق عليها بين الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في نيسان/أبريل.

ألف - العمليات

57 - استمر التخطيط لعمليات تأمين طرق الإمداد الرئيسية في إطار عملية بادبادو الثانية. وقُدمت إحاطات إعلامية منتظمة من خلال اجتماعات فريق التنسيق العسكري التابع للعنصر 2-ألف للنهج الشامل للأمن. وأعلن الجيش الوطني الصومالي عن زيادة عملياته في شيبيلي الوسطى وشيبيلي السفلى. وفي 6 تموز/يوليه، نشرت قوة الشرطة الصومالية 150 عنصراً لدعم مرحلة "الانتظار" في عملية بادبادو الأولى في جانالي وأوطيغلي. وبالنسبة لشيبيلي الوسطى، قدمت وزارة الداخلية في ولاية هرشيبيلي خطة لتحقيق الاستقرار في شيبيلي الوسطى، بالتنسيق مع الأطراف المعنية بأمن ولاية هرشيبيلي.

58 - ودعمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية في مجال الحد من خطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع من خلال تقديم خمسة تقارير تحليلية عن التهديدات المتعلقة بتلك الأجهزة، وستة تقارير تحليلية تدعم وضع المفهوم العام للعمليات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وصياغة الاستراتيجية العملية، والتخطيط لبناء قدرات قوات الأمن الصومالية. وأفاد الجيش الوطني الصومالي عن نجاح كبير في تعطيل قدرات حركة الشباب على تصنيع الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

باء - بناء القدرات المؤسسية

59 - استمر تنفيذ نموذج العمل الشرطي المشكّل على الصعيد الاتحادي. وأكمل برنامج الشرطة المشترك في 7 حزيران/يونيه مركز تدريب الشرطة في بيدواه بولاية جنوب غرب الصومال. وفي 29 حزيران/يونيه، وافقت ولاية بونتلاندي على المبادئ التوجيهية لاختيار أفراد الشرطة وفحصهم وتجنيدهم. وقُدم الدعم إلى لجنة جوبالاند التقنية المعنية بتنفيذ نموذج العمل الشرطي الجديد للانعقاد من جديد يومي 25 و 26 تموز/يوليه، واستكمل خلال تلك الاجتماعات تنقيح الخطة الاستراتيجية لشرطة ولاية جوبالاند.

60 - وأُغلق البرنامج المشترك لإدارة قطاع الأمن الذي نُقّذته بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 30 حزيران/يونيه بعد أن استمرّ لمدة 30 شهراً. وموّل كل من الاتحاد الأوروبي والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا البرنامج الذي بلغت تكلفته 11 مليون دولار. وقد تلتته في 1 تموز/يوليه مبادرة مدتها سنة ممولة من البرنامج الإنمائي، وهي خطة بدء إدارة قطاع الأمن، وستكون جسر الانتقال إلى الجيل القادم من برامج القطاع الأمني لعام 2022، التي ستتقدّمها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال والبرنامج الإنمائي. وستبقي هذه البرامج على الاستثمارات التي نُقّذت في إطار المبادرة السابقة وتقدّم الدعم الأساسي لخطة الانتقال الصومالية، والأمن الانتخابي، وتنفيذ هيكل الأمن الوطني الصومالي.

61 - وقُدمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال الدعم من أجل تعزيز التعاون بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد من خلال شبكة من جهات التنسيق المعنية بالعامات في القطاع البحري. ووضعت خطة عمل لتعزيز فرص عمل

النساء وتعليمهن وفرصهن الاقتصادية في القطاع البحري، وستعرض على المجتمع الدولي في تشرين الأول/أكتوبر لتحديد الدعم التمويلي المحتمل.

62 - وأطلقت الحكومة الاتحادية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 4 تموز/يوليه مشروعاً مدته عام بشأن الأمن في الصومال ومساكن المرأة والسلام والأمن، بتمويل من إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام للمساعدة على النهوض بدور المرأة في المؤسسات الأمنية ومواصلة تنفيذ برنامج المرأة والسلام والأمن في هذا القطاع. ويتوخى المشروع تحديد الحواجز التي تحول دون توظيف المرأة واستبقائها وترقيتها، وكذلك تحديد تمثيل المرأة في قطاعي الأمن والدفاع لإنشاء آليات مؤسسية وطنية والتوصية بالإصلاحات اللازمة في مجال السياسات.

63 - وفي 10 أيار/مايو، أوصت لجنة توجيهية على المستوى التقني بتعديل خطط عمل البرامج المشتركة للعدالة والإصلاحات للموافقة عليها، بما في ذلك إعادة تخصيص الأموال لإجراء إصلاحات طارئة في سجن بوصاصو. ونُفذت أنشطة تدريبية لتنمية قدرات 103 من أفراد حرس السجون و 15 مدعياً عاماً ومساعداً قانونياً في هرجيسا وهرشيبلي وولاية جنوب غرب الصومال وجوبالاند وبونتلاندا.

64 - وقدمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التدريب في مجال مساعدة للضحايا، والتتقيف بشأن المخاطر، والتدريب بشأن المسائل الجنسانية والتنوع لفائدة 12 فرداً (تسعة رجال وثلاث نساء) من الهيئة الصومالية لإدارة المتفجرات لتعزيز قدرات التنسيق والرصد الوطنية في التدخلات المتعلقة بالإجراءات المتعلقة بالألغام في البلد. وقدمت الدائرة أيضاً الدعم إلى الهيئة الصومالية لإدارة المتفجرات في وضع السياسات الوطنية والمعايير التشغيلية لمساعدة ضحايا المتفجرات.

جيم - أنشطة الدعم

65 - في 29 حزيران/يونيه، قامت اللجنة التوجيهية للمشروع التجريبي المشترك لمنع التطرف العنيف ومكافحته بتقييم تفعيل الاستراتيجية الوطنية وكذلك سبل المضي قدماً مع اختتام المشروع في نهاية حزيران/يونيه. وتستمر المناقشات بشأن تنفيذ أنشطة توعية بهذا الصدد في المناطق التي استعيدت حديثاً من أجل فهم أفضل للدوافع وتعزيز إعادة الإدماج المجتمعي المحتمل لمقاتلي حركة الشباب المسلحين.

66 - وفي إطار البرنامج الوطني لمعاملة المقاتلين المسلحين والتعامل معهم، ظلت مراكز التأهيل الخمسة لمقاتلي حركة الشباب السابقين غير الخطرين تعمل. وحتى 24 حزيران/يونيه، كان هناك 355 مستقيداً و 170 مستقيداً في مراكز التأهيل، وتخرج 157 رجلاً و 102 امرأة من هذه المراكز في 2021.

67 - ونظمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام 1 664 دورة حضورية للتوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة لفائدة 2 087 امرأة و 1 280 رجلاً و 1 414 فتاة و 2 304 فتى ممن هم أشد عرضة لخطر الذخائر المتفجرة في جميع أنحاء الصومال (باستثناء جوبا الوسطى).

سابعاً - الدعم المقدم من مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية

ألف - الدعم المقدم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

68 - قدّم مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في إغلاق القاعدة الأمامية للعمليات في ماريان غوواي في ولاية جنوب غرب الصومال في 20 حزيران/يونيه. والإغلاق جزء من خطة إعادة التشكيل لتحرير القوات التي يمكنها توفير الأمن بفعالية أكبر على طول طرق الإمداد الرئيسية.

69 - وقدّم تقرير مجلس التحقيق التابع لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الذي يحقق في الحادث الذي تعرضت له طائرة الهليكوبتر الهجومية التابعة لوحدة الطيران الأوغندية في 5 شباط/فبراير إلى مفوضية الاتحاد للنظر فيه. وتقوم أوغندا حالياً باستبدال الهليكوبتر.

70 - وواصل المكتب تنفيذ برنامج الحفاظ على الصحة لأفراد القاعدة الأمامية للعمليات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في جميع القطاعات، وسلّم مخازن الدفاع الميداني إلى بلدانين في القطاع 1، وبولوبرتي وجلالاقي في القطاع 4، وغولولي وجوهر في القطاع 5.

71 - وعقب قرار إعادة ثماني مركبات كبيرة الحجم مملوكة للوحدات تابعة لوحدة الشرطة الغانية تعذر نقلها من مقديشو إلى بيدواه، منح عقد لنقل هذه المركبات. ومن المتوقع أن تصل إلى غانا بحلول منتصف آب/أغسطس.

72 - وقام المكتب بتشغيل وصيانة 45 محطة من محطات معالجة مياه الصرف الصحي وسبع ساحات لإدارة النفايات، ونسق تشغيل مولّد كهرباء إضافي يعمل بالديزل ضمن شبكة الأجهزة في المخيم. وظلّت نظم إعادة تدوير مياه الصرف الصحي توفّر المياه غير الصالحة للشرب لري النباتات والمروج وتنظيف مركبات البعثة في جميع القطاعات. وفي 5 حزيران/يونيه، زُرعت في معسكر قاعدة المكتب في مقديشو 900 شتلة شجر استنبتت فيه احتفالاً باليوم العالمي للبيئة. واشترى المكتب 50 برميل ترميد ستشر في جميع القواعد الأمامية للعمليات التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

73 - وحتى 25 حزيران/يونيه، بلغ رصيد صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي 2,8 مليون دولار.

74 - وقدّم المكتب الدعم لتناوب القوات البوروندية في أيار/مايو، حيث خرج 1 742 جندياً وحلّ محلّهم 1 756 جندياً.

75 - وزار وكيل الأمين العام للدعم العملياتي الصومال وإثيوبيا في الفترة من 11 إلى 19 تموز/يوليه. وعقد اجتماعات مع الحكومتين ومفوضية الاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والشركاء الدوليين بشأن الدعم اللوجستي الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية.

76 - وواصلت رئيسة المكتب تواصلها السنوي مع الشركاء وعقدت اجتماعاً مع مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلام والأمن، بانكولي أديو، في أيار/مايو، لإطلاعه على عمليات المكتب. وعقدت

أيضا اجتماعات منفصلة مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة لتتسيق الدعم المقدم إلى وحدات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

77 - ودربت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، بمساعدة المكتب، 139 فردا من الأفراد النظاميين التابعين للبعثة ولشرطة الاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز قدراتهم على تحديد الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والتخلص منها والعمل بأمان في بيئة محفوفة بالمخاطر. وأسهمت الدائرة في سلامة وأمن البنى التحتية الاستراتيجية من خلال نشر 26 من أفرقة كلاب الكشف عن المتفجرات تضم 52 كلبا لإجراء عمليات التفيتش لـ 23 841 قطعة من الأمتعة، و 51 129 مركبة، و 98 مبنى، و 22 000 متر مربع من المساحات المشيدة، و 5 252 635 مترا مربعا من المناطق المفتوحة في جميع القطاعات.

78 - ودعمت الدائرة 132 قافلة تابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في جميع القطاعات الستة، حيث قدمت 132 إحاطة إعلامية سابقة للنشر وتالية له. ودعمت الدائرة البعثة في إجراء 280 عملية تفيتش على طول طرق الإمداد الرئيسية، منها 18 عملية تفيتش إيجابية. ودمرت أفرقة التخلص من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التابعة للبعثة، التي دربتها الدائرة وجّهتها للقيام بذلك، 10 أجهزة متفجرة يدوية الصنع في الموقع على طول طرق الإمداد الرئيسية.

باء - الدعم المقدم إلى قوات الأمن الصومالية

79 - عقدت رئيسة مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال اجتماعات مع القيادة الصومالية، بما في ذلك مع كبير المستشارين الأمنيين في مكتب رئيس الوزراء، والمدير العام لوزارة الدفاع، وقائد القوات المسلحة الوطنية الصومالية ومفوض قوة الشرطة الصومالية، للاتفاق على خيارات لتوفير التكاليف من أجل المساعدة على إطالة أمد الدعم المقدم لقوات الأمن الصومالية في الوقت الذي تبذل فيه جهود لتجديد موارد الصندوق الاستئماني المتضائلة.

80 - ويواصل المكتب تقديم الدعم اللوجستي لقوات الأمن الصومالية التي يبلغ عديدها 13 900 فرد. وحتى 25 حزيران/يونيه، بلغ رصيد صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم قوات الأمن الصومالية 1,9 مليون دولار، وهو مبلغ يكفي لتأمين الدعم اللوجستي الذي يقدمه المكتب إلى الجيش الوطني الصومالي بالمستوى المخفض الحالي حتى تموز/يوليه ولقوة الشرطة الخاصة حتى تشرين الثاني/نوفمبر. وبعثت رئيسة المكتب في 18 أيار/مايو برسائل إلى المجتمع الدولي وعقدت اجتماعات مع ممثلي ألمانيا وأيرلندا وفرنسا والنرويج بشأن دعم بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية. وفي 28 تموز/يوليه، قدمت رئيسة المكتب ووزير الدفاع الصومالي إحاطة مشتركة إلى السلك الدبلوماسي بشأن الحالة المزرية للصندوق الاستئماني، وناشدا أعضاءه تقديم تمويل إضافي لدعم الجيش الوطني الصومالي في الفترة ما بعد آب/أغسطس.

81 - وبدعم من المكتب، سلّمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام معدات متخصصة إلى خمسة من أفرقة الجيش الوطني الصومالي لتفيتش الطرقات، وواصلت التدريب على التفيتش المتخصص وعلى التخلص من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع لفائدة 11 فريقا من أفرقة الجيش الوطني الصومالي (99 شخصا). كما دربت الدائرة أربعة من أعضاء المقر الرئيسي للجيش الوطني الصومالي على برامج ومعدات رسم الخرائط.

ثامنا - وجود الأمم المتحدة في الصومال

82 - لا تزال كيانات الأمم المتحدة موجودة في كل من بيدواه، وبلدوين، وبريرة، وبوصاصو، ودولي، ودوسمريب، ودولو، وغالكعيو، وغاروي، وهرجيسا، وجوهر، وكيسمايو، ومقديشو. وفي 31 تموز/يوليه، كان هناك 395 موظفا دوليا و 1 362 موظفا وطنيا منتشرين في مختلف أنحاء الصومال.

تاسعا - ملاحظات

83 - إن التطورات السياسية الأخيرة مشجعة، وأرحب باتفاق 27 أيار/مايو وبالحوار المستمر بين الحكومة الاتحادية وقادة الولايات الأعضاء في الاتحاد بشأن تنفيذ العملية الانتخابية. بيد أنه لا تزال هناك تحديات كثيرة، وأحث القادة الصوماليين على الإسراع في تنفيذ اتفاقي 17 أيلول/سبتمبر 2020 و 27 أيار/مايو لإجراء انتخابات تتسم بالمصداقية والشفافية والشمولية دون مزيد من التأخير، وحل المسائل الخلافية بروح من التوافق والتعاون لصالح الشعب والوطن.

84 - وإن تجديد التزام القيادة الصومالية بخطة بناء الدولة، كما ورد في مرفق اتفاق 27 أيار/مايو، جدير بالتبويه. وينبغي أن يسمح بإحراز تقدم بشأن الأولويات الوطنية الحاسمة، بما في ذلك عملية مراجعة الدستور. وأهداف بناء الدولة الواردة في اتفاق 27 أيار/مايو طموحة وتستدعي إجراء حوار مستدام وإقامة تعاون قوي بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، بدعم من المجتمع الدولي، إذا ما تُوحي تنفيذ هذه الأهداف وفقا للجدول الزمنية المتفق عليها. وأكّز تأكيد أهمية إحراز تقدم بشأن الإطار الأوسع لسيادة القانون، وهو أمر أساسي للنهوض بأولويات بناء الدولة.

85 - ويساورني القلق من عدم وضع آلية محددة بشأن تنفيذ الحصة الدنيا لتمثيل النساء في البرلمان البالغة 30 في المائة في العملية الانتخابية المقبلة. ورغم أن التزام القيادة الصومالية بالحصة في مجلسي البرلمان الاتحادي جدير بالثناء، لا يزال من الضروري ترجمة هذا الالتزام إلى واقع عملي. وكان انتخاب 24 في المائة من النساء في انتخابات 2016-2017 لحظة حاسمة للنهوض بالحقوق السياسية للمرأة، ومن الأهمية بمكان ضمان المكاسب التي تحققت.

86 - ولا بد من بذل المزيد من الجهود لتعزيز حقوق المرأة وتعزيز التمثيل المتساوي عن طريق تهيئة بيئة تمكينية لمشاركة المرأة في العمليات السياسية وفي عمليات صنع القرار، فضلا عن دورها في مبادرات بناء السلام الأوسع نطاقا. وينبغي للحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد أن تكفل تدوين حقوق المرأة في الدستور المنقح والأطر القانونية الأخرى، وينبغي لجميع الجهات صاحبة المصلحة والشركاء تعزيز دعمهم للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وأدعو السلطات الصومالية إلى التعجيل في وضع الصيغة النهائية لخطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتنفيذها، والتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتنفيذها.

87 - وأشعر بالجزع من تزايد العنف الجنسي والجنساني، ومن بقاء الكثير من النساء والأطفال الصوماليين عالقين في دائرة العنف، ويستلزم التصدي لهذه المسألة أن توليها السلطات الصومالية والشركاء الدوليين الاهتمام العاجل. وأرحب بموافقة مجلس وزراء بونتلاندا، في 10 حزيران/يونيه، على مشروع قانون عدم التسامح مطلقا مع تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية الذي يجرم هذه الممارسة الضارة التي تقوض

حقوق وصحة الفتيات والنساء. وأشجع الحكومة الاتحادية على الوفاء بالتزامها بتنفيذ البيان المشترك والتعجيل باعتماد خطة العمل الوطنية الجديدة لإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع.

88 - ويدعو إعلان الصومال وكينيا إعادة العلاقات الدبلوماسية فيما بينهما وإعادة فتح سفارتيهما إلى التفاوض. ويحدوني أمل صادق أن تؤدي هذه التطورات إلى إعادة العلاقات الودية بين البلدين بشكل كامل، وهي علاقات محورية للسلام والاستقرار في المنطقة.

89 - ولا تزال الخلافات الانتخابية تعرقل تنفيذ خطة الانتقال الصومالية، فعملية إنشاء قوات الأمن الصومالية المناسبة لا تزال غير مؤكدة. والقيام في الوقت المناسب بتنفيذ الخطة وهيكل الأمن الوطني بغية بناء قطاع أمن اتحادي قادر على الاضطلاع بمهامه أمر حاسم من أجل نقل كامل المسؤوليات الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى قوات الأمن الصومالية. ولذلك، أكرر نداءاتي التي سبق أن وجهتها إلى القيادة الصومالية بتعزيز الجهود الرامية إلى وضع طرائق يمكن التنبؤ بها ومستدامة لتوليد قوات الأمن الصومالية والتعجيل بالعمليات المتصلة بالانتقال، فضلا عن إدماج القوات الإقليمية.

90 - ويمثل وضع سياسة حقوق الإنسان للجيش الوطني الصومالي وإقرارها خطوة إيجابية نحو تنفيذ الإصلاحات التي التزمت بها القيادة الصومالية في مؤتمر لندن بشأن الصومال المعقود في 11 أيار/ مايو 2017، والتي تشمل تعزيز نظام حماية حقوق الإنسان. وتهدف هذه السياسة إلى ضمان امتثال الجيش الوطني الصومالي للالتزامات المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان. وإنني أحث السلطات على كفالة تنفيذها بما يتماشى مع الالتزامات الصومالية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وأن تشجع على اعتماد التدابير العملية والموارد ذات الصلة لدعم تنفيذها بشكل ملموس من جانب الأفراد العسكريين..

91 - ويهدد استنفاد صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم قوات الأمن الصومالية بتقويض التقدم المحرز في إنجاز مهام السلام والأمن الحيوية التي أناطها مجلس الأمن. وقد يعرّض انقطاع الدعم اللوجستي الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال إلى قوات الأمن الصومالية من خلال الصندوق الاستئماني تنفيذ خطة الانتقال للخطر. ولذلك، أحث الجهات المانحة على المساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني.

92 - ويساورني قلق عميق من انخفاض مستويات تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2021 إلى حد مجزء، حيث لم يمول سوى 26 في المائة منها حتى منتصف العام. وقد يعرّض نقص التمويل زهاء ثلاثة ملايين طفل وامرأة ورجل صومالي بأمس الحاجة إلى المساعدة الإنسانية لخطر النزوح المتكرر والعنف والجوع والمرض. وأناشد المجتمع الدولي توفير التمويل الذي تلحّ الحاجة إليه لإنقاذ الأرواح في الصومال.

93 - ولا تزال الصدمات المناخية المتكررة تؤثر سلبا على السكان، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على الحالة الإنسانية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عانى أكثر من 80 في المائة من البلد من ظروف الجفاف بسبب الأمطار الغزيرة التي هطلت في موسم غو، في حين غمرت الفيضانات بعض المقاطعات. ومن أجل المضي قدما بالحلول الدائمة للفيضانات والجفاف الدوريين، من الأهمية بمكان اعتماد الاستراتيجية الوطنية للمياه وتنفيذها لدعم تدخلات مترابطة تخفف من مكامن الضعف أمام تغير المناخ وتبني قدرة البلد على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية.

94 - وكانت استجابة السلطات والعاملين في مجال الرعاية الصحية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أساسية في التخفيف من أثرها. بيد أن الدعم الدولي المستمر ضروري. وأعرب عن امتناني لجميع الشركاء على دعمهم لمبادرة مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، وأناشدهم مواصلة تقديم الدعم لضمان توفير ما يكفي من اللوازم لحملة التطعيم في البلد. ولا يزال التقدم المحرز في التطعيم متفاوتاً إلى حد كبير، وأدعو المجتمع الدولي إلى ضمان عدم تخلف أكثر المتضررين من النزاع وانعدام الأمن عن الركب.

95 - وأتقدم بجزيل الشكر لكل من الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء، والمنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين على دعمهم المتواصل لبناء السلام وبناء الدولة في الصومال. وأحيي أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية على شجاعتهم وتضحياتهم من أجل إرساء السلام والاستقرار في الصومال. وأدين بشدة الهجمات المتكررة التي تشنها حركة الشباب، والتي تمثل استراتيجية واضحة لتقويض التقدم المحرز في بناء الدولة. ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة تماماً بدعم السلطات في مكافحتها التطرف العنيف، وينبغي ألا تُنتهي هذه الهجمات السكان ولا الحكومة عن السير قدماً نحو السلام والاستقرار والازدهار.

96 - وأود أن أشكر ممثلي الخاص، جيمس سوان، وجميع موظفي الأمم المتحدة في الصومال، على الجهود الدؤوبة التي بذلوها في هذه الظروف الحرجة.

